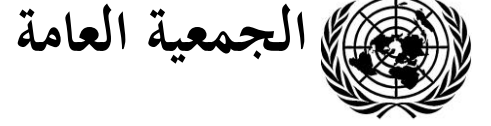


Distr.: General  
17 November 2015  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الرابعة والعشرون  
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ٢١/١٦\*  
باراغواي

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161215 181215 GE.15-20155 (A)



## أولاً - مقدمة

١- تقدّم جمهورية باراغواي طيّه تقريرها الوطني الثاني بموجب الاستعراض الدوري الشامل، وتعرض فيه التقدم المحرز والإنجازات المحققة والتحديات المطروحة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويقدم التقرير معلومات عن متابعة التوصيات التي تلقتها باراغواي خلال الجولة الأولى (تلقت ١٢٤ توصية وقبلتها)، ومن المهم في هذا السياق أن يؤخذ بالاعتبار التقرير المرحلي المقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (بخصوص التوصية رقم ٨٦) الذي يدل على التزام البلد بألية التقييم هذه وعلى ثقته فيها.

٢- وباراغواي دولة يسودها القانون ويحكمها نظام ديمقراطي قائم على الاعتراف بالكرامة الإنسانية. ويمارس الحكم من خلال السلطات الحكومية الثلاث الموجودة في أسونثيون، عاصمة البلد. ويقوم نظام الحكم في باراغواي على فصل السلطات وكفالة التوازن والتنسيق والرقابة المشتركة فيما بينها، كما هو منصوص عليه في دستور عام ١٩٩٢. وتنقسم باراغواي إلى محافظات وبلديات ودوائر تنعم جميعها بالاستقلالية السياسية والإدارية والتشريعية وتستطيع تعبئة مواردها واستثمارها بشكل مستقل في حدود ما ينص عليه الدستور والقانون. وتُختار الحكومة عن طريق الاقتراع العام شأنها في ذلك شأن رئيس الجمهورية والنواب والمستشارين والولاة والعمداء. وعُدلت المادة ١٢٠ من الدستور بموجب استفتاء لتمكين مواطني باراغواي المقيمين في الخارج من الانتخاب، وهو ما سُمح لهم به لأول مرة في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣.

٣- ويبلغ عدد سكان باراغواي حوالي ٦ ٨١٨ ١٨٠ نسمة<sup>(١)</sup>، منهم ١١٧ ١٥٠<sup>(٢)</sup> شخصاً من السكان الأصليين، و٦٣٥ ٥١٤ شخصاً من ذوي الإعاقة منهم ٢٧١ ٢٧٥ امرأة و٢٣٩ ٣٦٤ رجلاً<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً - المنهجية والمشاورات الواسعة

٤- اتبعت المنهجية المعتمدة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦. وأوكل تنسيق العملية إلى وزارة الشؤون الخارجية وفريق صياغة يضم ممثلين لسلطات الحكم الثلاث<sup>(٤)</sup>.

٥- ونُظمت مشاركة منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية، وذلك بتنسيق مع وزارة العدل ومساعدة من وزارة الخارجية. وحظيت العملية في مجملها بدعم الفريق القطري لباراغواي لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان).

٦- واستقيت المعلومات المتعلقة بمتابعة التوصيات المقدمة خلال جولة الإبلاغ الأولى من الاستعراض الدوري الشامل بواسطة نظام رصد التوصيات<sup>(٥)</sup> الذي وضعته باراغواي بمساعدة

مفوضية حقوق الإنسان ويتمثل في أداة إلكترونية مفتوحة تسمح بتنظيم المعلومات والاطلاع عليها. ويستند هذا النظام إلى منصة تشارك فيها منظمات المجتمع المدني.

### ثالثاً- التطورات في الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- التحسينات المدخلة على الإطار التشريعي الوطني. القوانين والقرارات المعتمدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي كما يلي:

٧- القانون رقم ١١/٤٠٨٣ الذي أنشأ برنامج مساعدة الشهود والضحايا وحمايتهم في الإجراءات الجنائية؛ والقانون رقم ١١/٤٣١٣ الذي يتعلق بضمان ميزانية لبرامج الصحة الإنجابية والإمداد بلوازم الولادة المقدمة من وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية؛ والقانون رقم ١١/٤٤٢٩ الذي صدر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ويتعلق بتسوية أوضاع المهاجرين الأجانب غير المسجلين، والقانون المعدل له الذي وسّع نطاق تطبيق القانون رقم ١٢/٤٦٨٦؛ والقانون رقم ١٢/٤٦٨٤ الذي أعلن يوم ١٢ نيسان/أبريل يوماً وطنياً لمكافحة سرطان الثدي ويهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الكشف المبكر؛ والقانون رقم ١٢/٤٧٤٤ الذي يدرج التحصين من فيروس الورم الحليمي البشري في برنامج وزارة الصحة الموسّع بشأن التحصين؛ والقانون رقم ١٢/٤٧٥٨ الذي أنشأ الصندوق الوطني للاستثمار العام والتنمية وصندوق الامتياز في التعليم والبحث؛ والقانون الشامل رقم ١٢/٤٧٨٨ لمكافحة الاتجار بالبشر؛ والقانون رقم ١٢/٤٦٣٣ لمكافحة التحرش في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة؛ والقانون رقم ١٢/٤٦١٤ الذي يعدّل المادتين ٢٣٦ و ٣٠٩ من القانون رقم ٩٧/١١٦٠ الوارد في قانون العقوبات ويرمي إلى مواءمة تصنيف التعذيب والاختفاء القسري مع المعايير الدولية؛ والقانون رقم ١٢/٤٦١٦ الذي يرمي إلى وضع قائمة بالأماكن ذات الأولوية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية أو الحركية من الوصول إليها؛ والقانون رقم ١٣/٥١٣٦ الذي يتعلق بالتعليم الشامل؛ والقانون رقم ١٣/٤٩٦٢ الذي ينص على تقديم حوافز إلى أصحاب العمل لتشجيعهم على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص؛ والقانون رقم ١٣/٤٩٣٤ الذي يتعلق بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيئة المادية؛ والقانون رقم ١٤/٥١٨٩ الذي يُلزم بتقديم معلومات عن استخدام الموارد العامة لتسديد الأجور وغيرها من المبالغ المدفوعة للموظفين المدنيين في جمهورية باراغواي؛ والقانون رقم ١٤/٥٣٤٧ الذي ينص على حرية وصول المترشحين من السكان الأصليين إلى الرتبة الثالثة من الوظائف المعتمدة في الجامعات العامة أو الخاصة؛ والقانون رقم ١٥/٥٤١٩ الذي يعدّل المادتين ١٧ و ٢٠ من القانون رقم ٩٢/١ الذي يصلح جزئياً القانون المدني (لرفع سن الموافقة على الزواج)؛ والمرسوم رقم ١٢/٨٣٠٩ الذي يعتمد السياسة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته؛ والمرسوم رقم ١٣/١٠٧٤٧ الذي يعتمد الخطة الوطنية

لحقوق الإنسان؛ والمرسوم رقم ١٣/١١٣٢٤ الذي يعدّل بشكل جزئي ملحق الخطة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة بموجب المرسوم رقم ١٣/١٠٧٤٧؛ والمرسوم رقم ١٥/٣٨٩١ الذي يتعلق باللوائح المطبقة على قانون إمكانية وصول ذوي الإعاقة؛ والمرسوم رقم ١٤/٢٨٣٧ الذي ينظم القانون رقم ١٣/٥١٣٦ المتعلق بالتعليم الشامل؛ والقانون رقم ١٥/٥٤٤٦ للسياسات العامة المتعلقة بالنساء الريفيات.

## باء- إنشاء أو تدعيم المؤسسات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان

٨- قانون اللغات رقم ١١/٤٢٥١ المنشئ للأمانة الوطنية للسياسات اللغوية؛ والقانون رقم ١١/٤٢٨٨ المتعلق بالآلية الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والقانون رقم ١١/٤٤٢٣ المتعلق بتنظيم النيابة العامة للدفاع؛ والقانون رقم ١٢/٤٧٢٠ المنشئ للأمانة الوطنية لحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ والقانون رقم ١٢/٤٦٧٥ الرامي إلى تحويل أمانة شؤون المرأة إلى وزارة؛ والقانون رقم ١٣/٤٩٨٩ المنشئ للأمانة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والقانون رقم ١٣/٥١١٥ المنشئ لوزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي؛ والمرسوم رقم ١٠/٥٦١٩ المنشئ للجنة المشتركة بين الوكالات المكلفة بإنشاء شبكة للمواقع التي تنطوي على أهمية تاريخية ووجدانية بالنسبة إلى جمهورية باراغواي؛ والمرسوم رقم ١١/٧١٠١ الرامي إلى تعيين فريق وطني للتحقيق في حالات الأشخاص المحتجزين والمختفين والمعدومين خارج القضاء والبحث عنهم وتحديد هويتهم؛ والمرسوم رقم ١٢/١٠١٤٤ المنشئ للأمانة الوطنية لمكافحة الفساد؛ والمرسوم رقم ١٢/١٠٤٤٩ المتعلق بإعادة تنظيم اللجنة المشتركة بين المؤسسات المكلفة بتطبيق الأحكام القضائية الدولية؛ والمرسوم رقم ١٣/٢٦٢ المنشئ للأمانة الوطنية للشباب؛ والمرسوم رقم ١٣/١٠٥١٤ المتعلق بتنظيم القانون رقم ١٢/٤٧٢٠ المنشئ للأمانة الوطنية لحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأيضاً للمجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٦)</sup>.

## رابعاً- الوضع العام لحقوق الإنسان

### ألف- الصكوك الدولية<sup>(٧)</sup>

٩- يندرج العمل الدؤوب الرامي إلى إدراج المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، العالمية منها والإقليمية، في التشريعات الوطنية ضمن سياسة حكومية تتوافق مع السياسة الخارجية لباراغواي وتسعى إلى دعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتمثلت أحدث التطورات في هذا السياق فيما يلي:

(أ) توقيع: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛

(ب) قيد نظر الكونغرس الوطني: تعديل المادة ٢٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومشروع قانون بشأن تنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وتعديل المادة ٨ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

(ج) اعتماد القوانين التالية: القانون رقم ١٢/٤٨١٩ المصدّق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)؛ والقانون رقم ١٢/٤٥٦٤ المعتمد لاتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية؛ والقانون رقم ١٤/٥١٦٤ المعتمد لاتفاقية الأشخاص عديمي الجنسية؛ والقانون رقم ١٤/٥٣٦٢ المعتمد لمعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات؛ والقانون رقم ١٥/٥٣٩٨ المعتمد لمعاهدة تجارة الأسلحة.

## باء- التعاون مع الآليات الدولية<sup>(٨)</sup>

١٠- تلقت باراغواي في السنوات الأخيرة زيارة عدد من الخبراء في إطار دعوتها الدائمة الموجهة إليهم<sup>(٩)</sup>. ولا يسجل تأخير في تقديم باراغواي لتقاريرها إلى هيئات المعاهدات<sup>(١٠)</sup>.

١١- وبالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، نُفذت الخطط التالية في باراغواي: الخطة الوطنية للتشيف في مجال حقوق الإنسان، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ووُضعت مؤشرات لحقوق الإنسان في مجالات الصحة والتعليم<sup>(١١)</sup> والمحكمة العادلة<sup>(١٢)</sup>، ويجري وضع مؤشرات لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(١٣)</sup>. وبُذلت جهود في سبيل إدراج محور حقوق الإنسان في الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر، وأحرز تقدم فيما يتعلق بروتوكول العناية بالشعوب الأصلية الخاص بأمانة العمل الاجتماعي، ودليل التدريب على بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٢- وفي إطار برنامج التعاون بين أوروبا وأمريكا اللاتينية "Eurosocial II" وُضع، بالتعاون مع وزارة العدل، بروتوكول بشأن وصول الأشخاص مسلوبو الحرية إلى العدالة عن طريق نظام التداول بالفيديو (٢٠١٣)، ووُضع آخر بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية إلى العدالة، ونُفذ، بالتعاون مع النيابة العامة للدفاع، نموذج حاسوبي لإدارة أنشطة النيابة العامة قصد تسجيل أكبر عدد ممكن من البيانات.

## جيم - تعزيز المؤسسات<sup>(١٤)</sup>

١٣ - اتخذت شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية المبادرات التالية<sup>(١٥)</sup>: وضع مشروع خطة وطنية للسلطة التنفيذية بشأن حقوق الإنسان (٢٠١١)، ووضع أول خطة وطنية لحقوق الإنسان (المرسوم رقم ١٠٧٤٧ و ١٣/١١٣٢٤)<sup>(١٦)</sup> وتنسيق تنفيذها<sup>(١٧)</sup>. ووضعت الشبكة أيضاً مؤشرات لحقوق الإنسان في مجالي الصحة والتعليم (٢٠١٢ و ٢٠١٣).

١٤ - وتُنظر السلطة التنفيذية حالياً في مشروع قانون لإنشاء وزارة للعدل وحقوق الإنسان، وهو ما سيعزز الإطار المؤسسي ويؤثر في سياسات الحكومة واستراتيجياتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥ أجريت مشاورات مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع الدولي على حد سواء بشأن مشروع القانون.

١٥ - وفي عام ٢٠١٣، أعيد تنظيم اللجنة المشتركة بين الوكالات المكلفة بتنفيذ الأحكام القضائية الدولية فبات يرأسها مكتب نائب رئيس باراغواي وتنسق أنشطتها وزارة العدل. وفي حين كُلفت اللجنة في البداية بتنفيذ الاتفاقات والأحكام القضائية الدولية، فقد أضيف إلى مهامها حالياً رصد التوصيات الدولية أيضاً.

١٦ - وقد صاغت مديرية حقوق الإنسان التابعة للمحكمة العليا مؤشرات الحق في محاكمة عادلة؛ وتصنّف هذه المؤشرات المتعلقة بالكمية والنوعية على نحو يسمح بالاطلاع على مختلف المجموعات السكانية وتقديم معلومات مفصلة عن الوصول إلى إقامة العدل للمساعدة في تصميم السياسات القضائية وتنفيذها.

١٧ - وانطلقت في عام ٢٠١٥ عملية اختيار المرشحين لشغل مناصبي أمين المظالم ونائبيه. واختتمت مرحلة استدعاء المرشحين والاستماع إليهم في إطار جلسات عامة، ويجري وضع قوائم بثلاثة مرشحين لكل منصب.

## دال - الشعوب الأصلية<sup>(١٨)</sup>

١٨ - اتفقت الشعوب الأصلية ومنظماتها، بمساعدة المعهد الوطني للشعوب الأصلية، على مشروع بروتوكول للتشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويُنظر حالياً في مشروع لإنشاء أمانة وطنية للشعوب الأصلية.

١٩ - وتشجّع منظمات الشعوب الأصلية على المشاركة في التنمية الوطنية عن طريق أنشطة مثل تنظيم طاولة مستديرة مشتركة بين الوكالات لحماية محمية المحيط الحيوي، وإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات مكلفة بالأمن الغذائي والتغذوي، وإنشاء تحالف لضمان بروز الجماعات الأصلية ومشاركتها يجمع بين رابطة إتايبو الثنائية القومية والبرنامج الوطني المشترك ويشمل منظمات الشعوب الأصلية لبناء القدرات وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة

عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. ويضم البرنامج الوطني للتواصل والشعوب الأصلية المتحدثة بصوتها ما مجموعه ١٠ محطات إذاعية مجتمعية في كلا الإقليمين (٢٠١٢ و ٢٠١٤).

٢٠- وبالتعاون مع اتحاد تقرير مصير الشعوب الأصلية، نظّمت مديرية حقوق الإنسان التابعة للمحكمة العليا حلقات عمل تدريبية بشأن الحوار بين الثقافات والتعددية القضائية والعدالة الإصلاحية مع تركيز على المسائل الجنائية. ويعمل المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية حالياً على اعتماد مشروع دورة تدريبية بشأن حقوق الشعوب الأصلية لفائدة الموظفين القضائيين. واعتمدت المحكمة العليا لوائح برازيليا ١٠٠ بشأن وصول المستضعفين إلى العدالة<sup>(١٩)</sup>، بمن فيهم الشعوب الأصلية.

٢١- ولضمان حصول السكان الأصليين على تعليم مناسب تُدرج في الميزانية الحكومية العامة لوزارة التعليم والثقافة البنود المحددة التالية: توفير النفقات الإجمالية الخاصة بمعلمي المدارس المعتمدة للعمل داخل الجماعات الأصلية، وتوفير اللوازم المدرسية للتلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية والأساسية والمتوسطة، وتوفير اللوازم المدرسية للمعلمين، وتحويل الأموال إلى المدارس الحكومية في إطار التعليم العام المجاني.

٢٢- وتراجع معدل الأمية من ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٢<sup>(٢٠)</sup>. وبحسب أرقام وزارة التعليم والثقافة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، سُجّل ٩٨٣ طفلاً في مدارس الجماعات الأصلية وأُحصيت ٥١٢ مدرسة و ٥٧ مؤسسة للتعليم العالي و ٩١ مركزاً تعليمياً دائماً، وهي مؤسسات تغطي الشعوب الأصلية التسعة عشر (وتبلغ نسبة تغطيتها ٧٠,٥ في المائة). ووضع برنامج المدرسة النشطة الثاني (Escuela viva II) ٢٨ نوعاً من أنواع الدعم التعليمي المقدم باللغة الإسبانية واللغات الأصلية إلى ١٥ شعباً أصلياً والموزّع على ٣١٨ مجتمعاً محلياً. وبموجب جدول أعمال التعليم للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ تقرّر تقديم استثمارات كبيرة لتزويد المؤسسات التعليمية للشعوب الأصلية بمرافق ملائمة<sup>(٢١)</sup>. واعتمد القانون رقم ١٤/٥٣٤٧ بشأن حرية وصول المترشحين من السكان الأصليين إلى الرتبة الثالثة من الوظائف المعتمدة في الجامعات العامة أو الخاصة.

٢٣- وأنشئ المجلس الوطني للتعليم الخاص بالشعوب الأصلية في آب/أغسطس ٢٠١٥<sup>(٢٢)</sup> وأوكلت إليه مهمة وضع السياسات التعليمية للشعوب الأصلية. ويقدم المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية منح التعليم العالي إلى ما يعادل ٢١٢ طالباً جامعياً من السكان الأصليين، وتكفل ببناء ٩ فصول وسط مجتمعات السكان الأصليين بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

٢٤- وتعمل الأمانة الوطنية للثقافة على تعزيز ثقافة الجماعات الأصلية من خلال تنظيم أنشطة مثل عقد اجتماعات للقادة الروحيين، وضم ممثلين للشعوب الأصلية إلى المجلس الثقافي الوطني، وتنظيم الأعياد التقليدية وتسجيلها، والمساعدة في نقل المعارف التقليدية، ونشر مواد

سمعية بصرية تتناول مواضيع الشعوب الأصلية، وتنظيم ورشات لإعادة إنتاج خزف غواراني، وإنشاء مواقع لتنظيم الاحتفالات<sup>(٢٣)</sup>.

٢٥- وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، مُنحت الجماعات الأصلية صكوك ملكية لما مجموعه ٢٨٣ ٩٩٦ هكتاراً. ويوجد لدى المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية سجلّ بشأن الجماعات الأصلية يتضمن خرائط ساتلية وجغرافية مرجعية للممتلكات القائمة. وفي حين لا توجد آلية وطنية محدّدة للمطالبة بالأراضي، يمكن للجماعات الأصلية تقديم المطالبات والشكاوى إلى المعهد الوطني، الذي ينسق، بموجب المادة ٣٢ من القانون رقم ٨١/٩٠٤<sup>(٢٤)</sup>، مع غيره من المؤسسات الحكومية للاستجابة لهذه المطالبات.

٢٦- وتدرس السلطة التشريعية مشروع قانون لمعاقبة المتورطين في جرائم تستهدف الممتلكات التابعة للجماعات الأصلية أو المخصصة لإقامتها، وذلك كطريقة لضمان حماية أراضيها.

٢٧- وتشمل البرامج الاجتماعية للحصول على السكن ما يلي: (أ) وضع برامج للشعوب الأصلية يجري في إطارها بناء ٣٨٣ مسكناً لتوزيعها في مختلف محافظات إقليم باراغواي (حتى عام ٢٠١٢)؛ و(ب) تقديم ٤٥٩ إعانة في عام ٢٠١٢ و٦٠٢ إعانة في عام ٢٠١٤ في إطار المستوى ٤ لصندوق الإسكان الوطني بغرض بناء بيوت للشعوب الأصلية؛ و(ج) إنجاز مشروع تشي تايبي الذي شُيّد في إطاره، بتمويل من الصين، ٣٠٠ مسكن في الإقليم الشرقي في عام ٢٠١٤.

٢٨- ونُفذت هذه الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: (١) المجتمع الأصلي ساوموماياكسا: نُقلت ملكية أراضي الأجداد المطالب بها إلى سكان هذا المجتمع الأصلي بموجب القانون رقم ١٤/٥١٩٤، ورفضت المحكمة العليا مرتين الطعون المقدمة بشأن مدى دستورية هذا القانون؛ و(٢) المجتمع الأصلي ياكسي أكسا: يجري حالياً صياغة صك لشراء أراضٍ بديلة يتضمن الحق في إنشاء طريق في ظل عدم وجود معبر إلى هذه الأراضي؛ و(٣) المجتمع الأصلي تشاكاموك كاسيك: لا تزال الدولة تتفاوض مع أصحاب المزارع المطالب بها بغرض إتمام صفقة لشراء عقار يمتد مساحة ٧ ٧٠١ هكتاراً؛ وتبلغ مجموع المساحة المطالب بها ١٢ ٢٠٠ هكتار.

## هاء- المهاجرون واللاجئون<sup>(٢٥)</sup>

٢٩- اعتمدت السلطة التشريعية القانون رقم ١٢/٤٨١٥ الذي بموجبه أنشئ الصندوق الدائم للاجئين والقانون رقم ١٢/٤٤٥٧ المتعلق بالمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يدرج فئة المواطن الباراغوايي المهاجر وينص على إنشاء وكالة وزارة للمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة داخل وزارة الصناعة والتجارة بغرض تمرير الإجراءات الضرورية.



٣٠- ومن المقرّر أن تُعرض في عام ٢٠١٤ سياسة جديدة للهجرة صيغت على أساس تشاوري ومتعدد القطاعات بمشاركة ٤٣ مؤسسة من مؤسسات سلطات الحكم الثلاث وممثلين لمنظمات المجتمع المدني، وذلك في إطار المشروع الرامي إلى تعزيز نظام باراغواي لإدارة المهاجرين. وفي إطار البرنامج الرامي إلى تسوية وضع المهاجرين (القانون رقم ٩٨/٣٥٦٥ لاتفاق السوق الجنوبية المشتركة بشأن الإقامة)، تُخصّصت، بالتنسيق مع قنصلية البرازيل، سبعة أيام لتسوية وضع المهاجرين استلم خلالها ٢٠٠٠ مهاجر، معظمهم من البرازيل، تراخيص إقامة. وتُخصّصت ثلاثة أيام أخرى في عام ٢٠١٥ سلّم خلالها ٩٦٠ ترخيصاً لمواطنين برازيليين.

٣١- ومنذ عام ٢٠١٣، تنفذ اللجنة الوطنية للاجئين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، خطة عمل مشتركة لتعزيز آليات حماية متلمسي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية في باراغواي. وصاغت وزارة العدل بروتوكولاً للأجانب المسلوقة حرّيتهم<sup>(٢٦)</sup>.

## واو- الحد من الفقر<sup>(٢٧)</sup>

٣٢- تراجع مستوى الفقر إجمالاً للعام الثامن على التوالي وبلغت نسبته ٢٢,٦ في المائة. وبلغ مستوى الفقر المدقع ١٠,٥ في المائة (كما في عام ٢٠١٣)، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بمستواه خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١١ الذي بلغ ١٩ في المائة. ويمثل خفض مستوى الفقر المدقع إلى ٩,٤ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ هدفاً للحكومة الرئيسي.

٣٣- وأعلنت السلطة التنفيذية أن الحد من الفقر يشكل أولوية في الإجراءات الحكومية<sup>(٢٨)</sup>. وقد اعتمدت الخطة الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠<sup>(٢٩)</sup> التي تنسق أعمال مختلف قطاعات السلطة التنفيذية ومختلف مستويات الحكم والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعتمد الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية ضمن خطوط عملها الاستراتيجية. وقد جرت مواءمة الميزانية الحكومية العامة مع الخطة الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠ من خلال مواءمة بنود الميزانية مع خطوط العمل الاستراتيجية عن طريق وضع ميزانية قائمة على النتائج، وذلك مع مراعاة الميزانية العامة لعام ٢٠١٦.

٣٤- ويسعى برنامج "بذر الفرص" (Sembrando Oportunidades) الرامي إلى الحد من الفقر إلى زيادة دخل الأسر الضعيفة وتحسين وصولها إلى الخدمات الاجتماعية من خلال تنسيق عمل ١٨ مؤسسة عن طريق أمانة التخطيط التقني المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقرّ البرنامج بضرورة توفير فرص العمل لمكافحة الفقر، ويشمل بناء مساكن مزودة بالماء الصالح للشرب، وتوفير الكهرباء، وإنشاء شبكة طرقات، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير التعليم الابتدائي، ووضع برامج تهدف إلى منح بدلات إعانة للأسر ومعاشات لكبار السن، ويستند في تحقيق ذلك إلى البرامج الاجتماعية الحكومية الأخرى.

٣٥- ويسمح نهج التركيز الدقيق بتحديد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية تحديداً سليماً من خلال تصنيفهم إلى فئات "تعاني من فقر مدقع" و"فئات تعاني من فقر متوسط" و"فئات لا تعاني من الفقر لكنها مهددة بالوقوع فيه" من أجل الحفاظ على التواصل مع الفقراء والسكان المستضعفين. ولأول مرة يتاح، من خلال ملفات الرعاية الاجتماعية، نظام مشترك بين المؤسسات يتضمن معلومات مفصلة عن الأسر المعوزة جداً والضعيفة. وقد حُدِّدت، حتى آب/أغسطس ٢٠١٥، ١٥٠ ٠٠٠ أسرة في هذا السياق.

٣٦- ويهدف النظام المبسّط لشراء المنتوجات الزراعية من أسر مزارعة<sup>(٣٠)</sup> إلى تعزيز الاقتصاد الريفي وضمان الحق في الغذاء من خلال تنظيم القطاع وإتاحة الوصول إلى الأسواق وتحسين نوعية حياة السكان. ويشجع هذا النظام أيضاً على مكثنة القطاع وتحديثه من أجل اعتماد زراعة دقيقة وتحسين الإنتاجية. وفي عام ٢٠١٥، قدمت مساعدة تقنية إلى ٤٧٦ ١٠٨ من صغار المزارعين.

٣٧- ووسّعت برامج الرعاية الاجتماعية التابعة لأمانة العمل الاجتماعي تغطيتها بصورة منهجية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، استفادت ١١١ ٨٦٤ أسرة مؤلفة من ٣٢٠ ٥٥٩ عضواً من برنامج تيكوبورا<sup>(٣١)</sup> للمستحقات المشروطة، ومثلت النساء ربات الأسر ٧٦ في المائة من المشمولين بها. واشترى برنامج تيكوها<sup>(٣٢)</sup> المعني باقتناء مساكن حضرية ٦٠٨ عقاراً لفائدة ١٧ ٩٦٤ أسرة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ ووُقع ٦٠ في المائة من مجموع العقود مع نساء ربات أسر. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدّم برنامج تنونديرا<sup>(٣٣)</sup> للإدماج الاقتصادي الذي يشجع الأسر على توليد الدخل، ولا سيما تلك المغادرة لبرنامج تيكوبورا، المساعدة لما يعادل ١ ٧٧٨ أسرة. وفي عام ٢٠١٤، استُخدم برنامج التقارب الهيكلي التابع لصندوق توافق هياكل السوق الجنوبية المشتركة<sup>(٣٤)</sup> من أجل توفير الماء الصالح للشرب ومرافق الإصحاح الأساسية لما يعادل ١ ١١٦ أسرة. ويهدف مشروع ميركاغوازو إلى توفير مكان وهيكل لسوق تسمح بدعم اقتصاد ٥ ٠٠٠ أسرة منتجة في محافظة كاغوازو. وفي عام ٢٠١٤، استطاع برنامج بروبائيس الثاني (الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية) تنفيذ ٦٠ مشروعاً محدّداً و ٢٤ خطة شاملة للتنمية الاجتماعية و ٤ مشاريع لتحسين الدوائر تنفيذاً كاملاً، وهو ما استفادت منه ١٨ ٨٠٤ أسرة تتألف من ٧٥ ٢١٦ فرداً في ٥٩ دائرة بباراغواي. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٥، يستفيد ١٤٣ ٨١٦ شخصاً في ٢٥٠ بلدة من معاش كبار السن الذين يعانون من الفقر المدقع.

٣٨- ويتضمن برنامج "بذر الفرص" جزءاً خاصاً بالسكان الأصليين يسمح بتقديم الخدمات الاجتماعية المنسقة في مناطق ذات أولوية تعيش فيها المجتمعات الأصلية. ووَقّر برنامج تيكوبورا التغطية للشعوب الأصلية واستفادت منه ٧٧٦٠ أسرة من أسر السكان الأصليين (حتى آب/أغسطس ٢٠١٥) وكذا ١١ ٢٦٤ طفلاً ومراهقاً من السكان الأصليين (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥). وأطلق برنامج تينونديرا مشروعاً لإنتاج العسل يشمل ٣٩ أسرة منتجة إلى مجتمع ميستولار الأصلي المقيم في منطقة شاكو بباراغواي، ويهدف إلى تمكينها من توليد دخل مستدام.

ويدعم برنامج مساعدة الصيادين في باراغواي كذلك أسر السكان الأصليين بإعانات خلال موسم حظر الصيد. وفي عام ٢٠١٤، استفاد ما مجموعه ١ ٥٥٣ أسرة منتمة إلى ١٤ مجتمع محلي أصلي من مشاريع ينفذها برنامج بروبائيس الثاني. وفي عام ٢٠١٥، انْتزَع مَبْنَى من برنامج تيكوها وسُلِّم إلى المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية بغرض إعادة توطين سكان أصليين في مناطق حضرية.

٣٩- ويشجّع برنامج تيكوبورا توفير الأغذية والرعاية الصحية والتعليم للأطفال والمراهقين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ عدد الأطفال والمراهقين المستفيدين من هذا البرنامج ٨٧٦ ٢٥٠ طفلاً ومراهقاً من مجموع ٩٧٠ ٥٥٤ مستفيداً. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، وُقِر البرنامج الحماية لما يعادل ١٠ ٠٤٦ شخصاً معوقاً وكذا للأسر التي تنتمي إلى الشعوب الأصلية وترعى فرداً معوقاً. ويعطي برنامج تيكوها الأولوية عند توزيع القطع الأرضية إلى الأسر التي تضم فرداً معوقاً.

٤٠- ويشمل عمل أمانة البيئة صياغة خطط وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل ضمان استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً وتحسين نوعية الحياة.

## زاي- منع التعذيب<sup>(٣٥)</sup>

٤١- واءم القانون رقم ١٢/٤٦١٤ تعريف الاختفاء القسري والتعذيب بموجب القانون الجنائي مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي الأحكام القضائية اللاحقة، قضت المحكمة العليا بعدم سقوط وتقدم المتابعة الجنائية والإجراءات الجنائية المتعلقة بحالات التعذيب سواء تلك التي ارتكبت في ظل الديكتاتورية (١٩٥٤-١٩٨٩) أو في ظل الديمقراطية الحالية.

٤٢- وتضم النيابة العامة مديرية لحقوق الإنسان ووحدة متخصصة<sup>(٣٦)</sup> في جرائم حقوق الإنسان تنفرد باختصاص النظر في هذا النوع من الجرائم<sup>(٣٧)</sup>. وتضطلع النيابة العامة التي لها ميزانية مستقلة بأنشطة لتيسير وصول الأشخاص المسلوبة حريتهم إلى العدالة وحمائتهم، وتُجدر الإشارة إلى أن للنيابة جهازاً يرصد ظروف ومعاملة المحتجزين في السجون وأماكن الاحتجاز. وكلّما ظهرت أمارات التعذيب على شخص ما تودع شكوى وتسجل القضية حتى يمكن التحقيق فيها على نحو سليم.

٤٣- وفي إطار برنامج وزارة الداخلية الرامي إلى تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمل الشرطة، وبدعم من صندوق التبرعات للجنة الفرعية لمنع التعذيب، وضعت الوزارة ٢٠٠٠ سجلّ للإلزام بتسجيل المحتجزين في مخافر الشرطة<sup>(٣٨)</sup>. وتشجّع وزارة الداخلية على تنظيم دورات تدريبية لوحدات النخبة التابعة للشرطة الوطنية وتركز على احترام حقوق الإنسان عند استخدام القوة والاعتقال والاحتجاز والتحقيق. وتوجد بروتوكولات إجرائية عديدة تشمل بروتوكولا بشأن عمليات الإخلاء الواسعة النطاق وآخر بشأن تدخل الشرطة في النزاعات المنبثقة

عن زرع المحاصيل أو رشها أو جمعها. وبالتعاون مع النيابة العامة، وُضعت خطة عمل مشتركة لمعالجة مسألة احتلال الممتلكات بصورة غير قانونية. واعتمد دليل استخدام القوة. ونظمت وزارة الداخلية واللجنة الدولية للهلال الأحمر، للعام السادس على التوالي، دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة رجال الشرطة وكبار موظفي الشرطة. ويضطلع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية حالياً بأعمال تتعلق بمعايير حقوق الإنسان وباستخدام القوة عند التصدي للمظاهرات والاتجار بالبشر.

٤٤ - ولوزارة العدل إدارة لرصد السجون وبروتوكول بشأن الإجراءات المتخذة عند الإبلاغ عن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان للأشخاص المسلوبة حريتهم وبروتوكول بشأن الإبلاغ عن أعمال التعذيب<sup>(٣٩)</sup>.

٤٥ - ونص القانون رقم ١١/٤٢٨٨ على إنشاء الآلية الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واضطلع، في إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، بأنشطة إنشاء هذه الآلية التي باشرت عملها في عام ٢٠١٣، وهي أول آلية من نوعها تشتغل وفقاً لمعايير البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في المنطقة.

## حاء - الاستراتيجية الوطنية للسلامة العامة

٤٦ - تعتبر الاستراتيجية الوطنية للسلامة العامة أول استراتيجية في نوعها تعتمد نهجاً شاملاً يركز على حقوق الإنسان؛ وقد وضعت بفضل مشاركة متعددة القطاعات لمختلف الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأعطيت الأولوية، في تنفيذ الاستراتيجية المقرر في عام ٢٠١٥، إلى برنامج تكييف عمل الشرطة مع معايير حقوق الإنسان، لتصبح مسائل حقوق الإنسان بذلك مكوناً أساسياً في السياسة العامة.

٤٧ - وتضم النيابة العامة وحدة متخصصة في التصدي للجرائم المرتكبة ضد السلامة المدنية والتعويض من أجل تحسين سلامة المواطنين والمساعدة في ضمان تنظيم الأحداث الرياضية والمهرجانات وغيرها من التظاهرات على نحو سلس.

## طاء - نظام السجون<sup>(٤٠)</sup>

٤٨ - أُجري الإحصاء الوطني الثاني للسجون في إطار الإصلاح الشامل لنظام السجون الذي تضطلع به وزارة العدل لكي تضفي عليها طابعاً إنسانياً<sup>(٤١)</sup>، وهو ما سيسمح بتحديد السياسات العامة في مجال السياسات الجنائية ومنع الجرائم وإعادة إدماج الأشخاص المسلوبة حريتهم في المجتمع.

٤٩ - وفي إطار إعادة تنظيم وزارة العدل في عام ٢٠١٤، أنشئ مكتب نائب الوزير المكلف بالسياسات الجنائية بهدف وضع تدابير واستراتيجيات لمنع الجرائم وإعادة الإدماج وسياسات

السجون وقضاء الأحداث الجنائي والعدالة الإصلاحية. ويشرف المكتب على مركز الدراسات المتعلقة بالسجون الذي يتيح تدريباً أولياً وتدعيمياً لحراس السجون في إطار مساهم المهني في مجال الخدمة المدنية.

٥٠- ويُستخدم التطبيق الحاسوبي تيكوف لتسجيل الأشخاص المسلوقة حرّيتهم والحصول على معلومات آنية بشأنهم. ووُضعت مبادئ توجيهية داخلية لإدارة السجون فيما يتعلق بظروف المعيشة، وأدخلت تحسينات على السجون الإقليمية في كونسيسيون وميسونيس وكورونيل أفيديو ومركز إيتوغوا لإعادة الإدماج. كما وُضع بروتوكول بشأن معاملة المحتجزين الضعفاء معاملة سليمة. واعتمدت بطاقات لتسجيل دخول الأشخاص المسلوقة حرّيتهم إلى السجن.

٥١- وتكفل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بزيارة ورصد مراكز إعادة إدماج الأحداث الجناة أن يعمل نظام الأحداث الجنائي على نحو سلس، وتقدم مقترحات وتتخذ تدابير لضمان احترام حقوق المراهقين بالكامل<sup>(٤٢)</sup>.

## باء- نظام العدالة<sup>(٤٣)</sup>

٥٢- وضعت السلطة القضائية في إطار جهودها الرامية إلى ضمان شفافية المؤسسات نظام مؤشرات بشأن الإدارة والأداء والإحصاء يهدف إلى توفير تصنيف مفصل قدر الإمكان وتوليد بيانات موثوق بها لاتخاذ القرارات والتخطيط للحالات المحتملة.

٥٣- وتشهد هذه التطورات على التقدم الكبير الذي أحرزه نظام العدالة على مستوى المؤسسات من خلال: التصديق على لوائح برازيليا ١٠٠<sup>(٤٤)</sup>؛ وتحديد المبادئ التوجيهية لإيداع الأطفال والمراهقين في المرافق الصحية في الحالات الطارئة، كتنديير من تدابير الحماية الوقائية<sup>(٤٥)</sup>؛ ووضع إجراء قابل للتطبيق على التدابير القضائية المتخذة بموجب القانون رقم ١٤/٥٢٨٢<sup>(٤٦)</sup>؛ واتخاذ تدابير قضائية بشأن الحصول على المعلومات العامة؛ وإنشاء الإدارة المعنية بالشفافية والحصول على المعلومات العامة، وهي هيئة منشأة طبقاً للقانون رقم ١٤/٥٢٨٢؛ واعتماد السابقة القضائية التي قضت بعدم تقادم القضايا المتعلقة بالتعذيب؛ والتصديق على إعلان ليما بشأن عدالة الأحداث الإصلاحية<sup>(٤٧)</sup>؛ وتعزيز مركز الوثائق والسجلات المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان؛ وإنشاء وظيفة ميسر قضائي وتعيين ميسرين قضائيين منهم أفراد من السكان الأصليين؛ وإنشاء لجنة تقنية لدعم العدالة الجنائية<sup>(٤٨)</sup>؛ واعتماد بروتوكول المائدة المستديرة المشتركة بين الوكالات كبديل لوصول البالغين المسلوقة حرّيتهم إلى العدالة؛ واعتماد الوصول الإلكتروني إلى الإجراءات القضائية في جميع محاكم باراغواي عبر منصة الإجراءات الإلكترونية<sup>(٤٩)</sup> التي أنشئت في إطار مشروع السجلات القضائية الإلكترونية.

٥٤- وأنشأ القانون رقم ١٣/٥١٤٠ اللجنة الوطنية للنظر في إصلاح النظام الجنائي ونظام السجون. وتهدف اللجنة إلى مراجعة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. ويهدف القانون

رقم ١٤/٥١٦٢ المتعلق بتنفيذ العقوبات إلى تنظيم تنفيذ العقوبات الجنائية وتنفيذ تدابير الحماية في مجال العدالة الجنائية.

٥٥- وتضم النيابة العامة للدفاع مكتباً للإحصاءات يجمع كل المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص المسلوبة حريتهم الذين يتلقون المساعدة، وهي معلومات مصنفة بحسب السن ونوع الجنس ونوع الجريمة وحالة الإجراءات (رهن المحاكمة أو مدان) وما إلى ذلك.

## كاف- الذاكرة والحقيقة والعدالة والجبر<sup>(٥٠)</sup>

٥٦- يتولى الفريق الوطني المعني بالتحقيق في حالات الأشخاص المحتجزين والمختفين والمعدومين خارج القضاء والبحث عنهم وتحديد هويتهم تنسيق أنشطة البحث وتحديد الهوية فيما يتعلق برفات الأشخاص الأربعة والثلاثين التي أُخرجت من التراب منذ عام ٢٠٠٦. ويضطلع بهذه الأنشطة الفريق الأرجنتيني للطب الشرعي في إطار اتفاق وقعته وزارة العدل ومعهد الدراسات المقارنة في مجال العلوم الجنائية والاجتماعية (باراغواي).

٥٧- وينص القانون رقم ٩٦/٨٣٨ وتعديلاته على تقديم تعويضات إلى ضحايا الديكتاتورية، وهي عملية تشرف عليها أمانة المظالم التي تجمع الأدلة وتعالج الملفات، ويشارك فيها مكتب النائب العام الذي يصدر فتواه في إطار الإجراءات الإدارية، وهي فتوى ملزمة وسابقة لأي حكم تصدره أمانة المظالم. وصدر ما مجموعه ١٠ ٧٩٤ فتوى في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢، وما مجموعه ٤ ٠٤٥ فتوى بين عام ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥٨- وتتولى النيابة العامة تصنيف وتحليل الوثائق المقدمة من أمانة المظالم لتحديد الوقائع التي ينبغي التحقيق فيها تحديداً دقيقاً من أجل تفادي تكرار القضايا<sup>(٥١)</sup>.

٥٩- وقد حددت اللجنة المشتركة بين الوكالات المكلفة بإنشاء شبكة للمواقع التي تنطوي على أهمية تاريخية ووجدانية بالنسبة إلى جمهورية باراغواي ٨ مواقع أثرية تاريخية.

٦٠- وتضم المحكمة العليا متحفاً للعدالة يشجع المواطنين على استرداد ذكرتهم التاريخية ويتقنهم في مجال القيم والنهوض بمبادئ إقامة العدل. ويتمثل هذا المتحف في مركز الوثائق والسجلات المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

## لام- الاتجار بالبشر<sup>(٥٢)</sup>

٦١- وضعت باراغواي سياسة وطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩<sup>(٥٣)</sup>، واعتمدت القانون رقم ١٢/٤٧٨٨ المتعلق بالجهود الشاملة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وبموجب هذا القانون، أنشئت المائدة المستديرة المشتركة بين الوكالات لمنع ومكافحة الاتجار

بالبشر لتعمل هيئة استشارية للحكومة وتنسق العمل المشترك لمختلف الإدارات. ويجري حالياً وضع خطة وطنية في هذا الصدد.

٦٢- وتلقى النساء ضحايا الاتجار بالبشر خدمات الرعاية من خلال وزارة المرأة بواسطة المديرية العامة لمكافحة الاتجار بالنساء و٤ مراكز إحالة وملجأ مؤقت لضحايا الاتجار بالبشر.

٦٣- وتشرف الأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين على الهيئة المنسقة لإجراءات حماية ورعاية الأطفال والمراهقين ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي. وتقدم الملاجئ المؤقتة، في جملة أمور، الرعاية النفسية والطبية وتساعد على إتمام الإجراءات القضائية الموجهة إلى النيابة العامة للدفاع المعنية بالأطفال والمراهقين. وتضم النيابة العامة وحدة متخصصة في مكافحة الاتجار بالأطفال والمراهقين واستغلالهم الجنسي. ويتيح مركز النيابة العامة المعني بالتدريب برنامجاً تدريبياً في مجال الاتجار بالبشر. ويضطلع المركز حالياً بالأنشطة التالية: إعداد دورة افتراضية بشأن الاتجار بالبشر؛ وإعداد كتيب بشأن التحقيق الجنائي في حالات الاتجار بالبشر، وكتيب إجرائي ودليل لتقديم الخدمات إلى ضحايا الاتجار وتشخيص وضع الاتجار بالبشر في باراغواي، ولا سيما الاتجار بالنساء والفتيات.

## ميم- مكافحة الفساد<sup>(٥٤)</sup>

٦٤- أنشئت في عام ٢٠١٢ الأمانة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل تعزيز الجهود المؤسسية الرامية إلى مكافحة الفساد. وأنشئت المنصة الافتراضية لشبكة السلطة التنفيذية الرامية إلى ضمان الشفافية ومكافحة الفساد من أجل إرساء ثقافة أخلاقية والسماح للمواطنين بأن يحصلوا على المعلومات المتعلقة بعمل الحكومة في حينها وأن يصلوا إلى بوابة المعلومات الحكومية.

٦٥- وسُنّ القانون رقم ١٤/٥١٨٩ الملزم بتقديم معلومات عن استخدام الموارد العامة لتسديد الأجور وغيرها من المبالغ المدفوعة للموظفين المدنيين في جمهورية باراغواي. وتمثلت سابقة مهمة في القرار والحكم رقم ١٣/١٣٠٦ الصادرين عن المحكمة العليا بشأن حق الإنسان في الحصول على المعلومات العامة المنصوص عليه في المادة ٢٨ من الدستور. وفي عام ٢٠١٤، تناولت السلطة القضائية أيضاً ١ ٢٠٠ ملف من خلال نظامها الخاص بالشكاوى والتقارير، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات.

٦٦- وتضم النيابة العامة وحدة متخصصة في مكافحة الجرائم المالية والفساد استطاعت أن تعيد مبلغ ٩٠٦ ٠٥٥ ٥٦٩ غواراني<sup>(٥٥)</sup> إلى خزانة الدولة في عام ٢٠١٤، وأن تدين ١٤ شخصاً، من بينهم قاض سابق حُكم عليه بالسجن لمدة سنتين وشهرين لقبوله رشوة، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من العام ذاته. ويجري الإعداد لإنشاء وحدة متخصصة في مكافحة غسيل الأموال.

## نون- حقوق المرأة<sup>(٥٦)</sup>

٦٧- نظّم القانون ١٢/٤٦٧٥ هيكّل وزارة المرأة<sup>(٥٧)</sup> فباتت الهيئة المكلفة بتوجيه سياسات الحكومة وتنسيقها وتحديد معاييرها فيما يتعلق بتشجيع المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والفرص، وبتشجيع مشاركة المرأة بالكامل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية، وذلك في إطار الخطة الوطنية الثالثة لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧.

٦٨- وحدّدت الخطة ثلاثة خطوط لاستراتيجية الحد من الفقر تستند إلى التمكين والإدماج الاجتماعي، وهي: (أ) تصميم طرائق تدخّل لإدماج المنظور الجنساني في السياسات العامة القطاعية وتحسين قدرة منتجي نبتة الستيفيا (stevia-ka'a he'e) الصغار على المنافسة وزيادة الصادرات من هذا المنتج، و(ب) وضع برنامج اجتماعي لتمكين نساء الأحياء شبه الحضرية، و(ج) دعم صاحبات مشاريع الزراعة الأسرية.

٦٩- وينص القانون رقم ١٥/٥٤٤٦ المتعلق بالسياسات العامة للنساء الريفيات على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق النساء الريفيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من أجل تمكينهن والنهوض بهن. واستفاد ما مجموعه ٢٧١١ امرأة من المشروع الرامي إلى تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل في محافظات سان بيدرو وكازابا وكانينديو، ووُسّع نطاق هذا المشروع ليشمل محافظات باراغواي ألتو وباراغواي وميسيونيس وتستفيد منه ٦٨٦ امرأة بصورة مباشرة.

٧٠- وفي إطار برنامج تحسين قدرات المرأة على المشاركة في الحياة السياسية، أُتخذت إجراءات لتشجيع المرأة على الترشح لمناصب صنع القرار. ويجري حالياً وضع جدول عمل لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة وتدريبها على تقلد مناصب منتخبّة ونشر الوعي في صفوف الرجال بهذا الخصوص. وتنتظر السلطة التشريعية في مشروع قانون لتعديل الفقرة (ف) من المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٦/٨٣٤ المتصل بالقانون الانتخابي لباراغواي فيما يتعلق بنسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب منتخبّة.

٧١- وتقدم إدارة دعم المرأة التابعة لوزارة المرأة رعاية شاملة إلى النساء ضحايا العنف المنزلي والعنف الأسري والعنف الجنسي وتزوّدهن بالمعلومات والمشورة عن طريق آليات مثل خط الهاتف رقم ١٣٧ لمساعدة النساء<sup>(٥٨)</sup> الذي تلقى حوالي ٤٢٠٠٠ مكالمة حتى هذه الساعة. كما اعتمد مأوى ساندوفا مرسيديس الذي يعتبر أول مأوى يخصص للنساء ضحايا العنف المنزلي والأسري. وتُظمت حملات التوعية التالية: حملة "النعش حياة خالية من العنف"، (٢٠١١)، وحملة مكافحة التحرش الجنسي في الخدمة المدنية، وحملة "تحديد الحقوق في الخدمة المدنية" (٢٠١٢)، وحملة "لا أنا ولا أنت ولا هي" (٢٠١٥)، وحملة "المضايقة في الشوارع شكل من أشكال العنف ضد المرأة" (٢٠١٤). وتمثل الهدف من الحلقات الدراسية التي كان موضوعها "التعارف من دون



عنف" وشارك فيها أكثر من ٤٠٠٠ من الشباب في كشف حالات العنف ومنعها حالما تبدأ لقاءات التعارف بين الجنسين وفي نشر الوعي في صفوف الشباب بهذا الخصوص<sup>(٥٩)</sup>.

٧٢- وبموجب القانون رقم ٥٣٧٨/٢٠١٤ المعدل للمادة ٢٢٩ المتعلقة بالعنف الأسري والواردة في القانون الجنائي، وكذا القانون رقم ٩٧/١١٦٠ بصيغته المعدلة بالقانون رقم ١٢/٤٦٢٨، وُضع تعريف جديد لجريمة العنف الأسري ألغى شرطي التكرار والسكن المشترك بين الضحية والمعتدي، وزُفعت كذلك العقوبة القصوى من ثلاث إلى ست سنوات سجنًا. وتنتظر السلطة التنفيذية في مشروع قانون بشأن توفير الحماية الشاملة للنساء من جميع أشكال العنف.

٧٣- وتضمّ النيابة العامة وحدة متخصصة في شؤون المرأة والأطفال والمراهقين توفر رعاية فردية للنساء والأطفال والمراهقين ضحايا الجرائم القائمة على نوع الجنس. وتتناول هذه الوحدة ما متوسطه ٤٨٠ حالة في السنة. ووُضعت مجموعة إرشادات جديدة بشأن المبادئ التوجيهية الإجرائية المتعلقة بإجراء تحقيقات جنائية في جرائم العنف الأسري والعنف القائم على نوع الجنس<sup>(٦٠)</sup>.

٧٤- ولقد صنّف مركز الوثائق والسجلات التابع للسلطة التنفيذية شكاوى العنف المودعة لدى المحاكم الجزئية، وكذا غيرها من البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء في باراغواي، تصنيفاً منهجياً. ووضع مرصد العدالة وشؤون المرأة التابع للمحكمة العليا مجموعة مؤشرات ذات بُعد جنساني بشأن إقامة العدل من أجل تيسير اعتماد قرارات تسمح بتحسين هذا الجانب. واعتمدت السلطة القضائية معايير موضوعية لاختيار الموظفين، من خلال مراجعة إجراءات الاختيار والترخيص والنقل الحالية، بهدف إدراج المنظور الجنساني في إدارة الموارد البشرية للخدمة المدنية عن طريق آليات ترمي إلى إحداث تأثير هيكلية ووضع ممارسات قوامها حقوق الإنسان والمنظور الجنساني.

٧٥- وتعمل الأمانة المعنية بالمسائل الجنسانية بهدف تدريب الموظفين المدنيين على جميع المستويات الإدارية والقضائية للسلطة التنفيذية على تقديم استجابات فعالة إلى النساء ملتزمات العدل. وتعمل الأمانة مع مستعملي الخدمات القضائية، المختصين وغيرهم، عن طريق تنظيم حملات للتوعية والتعريف بالمنظور الجنساني وبالسوابق القضائية في هذا المجال وبالمعايير الدولية ذات الصلة.

## سين - حقوق الأطفال والمراهقين<sup>(٦١)</sup>

٧٦- اعتُمدت في عام ٢٠١٣ الالتزامات العشرون التي أعطت الأولوية إلى تدعيم النظام الوطني لحماية حقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها على نحو شامل (النظام الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين). وتضم هذه الالتزامات مؤشرات بشأن الامتثال والتزاماً بتقديم تقارير سنوية، قُدّم اثنان منها على نحو مُرضٍ. ووفقاً للالتزام برفع ميزانية القطاع تدريجياً إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي بحلول عام ٢٠١٨، فقد زُفعت الميزانية فعلاً إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ووقع مرشحو البلديات في باراغواي ميثاق قبول هذه الالتزامات.

٧٧- وتعتبر السياسة الوطنية الحالية للأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ ثاني سياسة في نوعها تستهدف الأطفال والمراهقين حصرياً من أجل ضمان وصولهم إلى السياسات الشاملة مع إعطاء الأولوية للفئات الأضعف منهم.

٧٨- وتُبذل جهود لضمان الفعالية في عمل مجالس المحافظات والبلديات التابعة للنظام الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين. وأعيد تشغيل العديد من هذه المجالس حيث يوجد الآن ١٧ مجلس محافظة و ٢٥٠ مجلس بلدية. وأنشئت شبكة أمانات الأطفال والمراهقين<sup>(٦٢)</sup>. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت حملة "انظر إليّ" في إطار الجهود الرامية إلى تقديم الرعاية إلى الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء البلد من خلال تقديم الخدمات الاستشارية البلدية المتعلقة بحقوق الأطفال والمراهقين.

٧٩- ويجري حالياً صياغة مشروع قانون لتطبيق برنامج أبرازو في جميع أنحاء البلد وتمويل النظام الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين بموارد يوفرها الصندوق الوطني للاستثمار العام والتنمية من أجل تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التي تخدم مصلحة القطاع.

٨٠- وأطلقت اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والمراهقين والتصدي له بصورة شاملة في باراغواي<sup>(٦٣)</sup> حملة "من أجل معاملة لائقة للفتيان والفتيات" بهدف تشجيع اعتماد نهج إيجابي في التربية لا يشمل العقوبة النفسية أو الجسدية في تأديب الأطفال. واستؤنفت اجتماعات المائدة المستديرة المتعددة القطاعات لمكافحة الاعتداء على المراهقين والأطفال واستغلالهم جنسياً؛ وتتولى هذه المائدة المستديرة رصد الخطة الوطنية لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين والقضاء عليه للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ ونُظمت في إطارها الحملة الأسبوعية "صوتي هو صوتك - لنعلن رفضنا العنف الجنسي"<sup>(٦٤)</sup>.

٨١- ولا يزال برنامج أبرازو والبرنامج الشامل للأطفال ومراهقي الشوارع في أسونثيون يؤديان وظائفهما، حيث وسّع الأول نطاق نشاطه ليشمل فئات مستضعفة أخرى<sup>(٦٥)</sup>. ويوفّر هذان البرنامجان، في إطار الجهود المبذولة لمكافحة استغلال الأطفال والمراهقين، الغذاء والمأوى والإصحاح والمساعدة النفسية الاجتماعية لتيسير إعادة إدماج الأسر. ويبلغ عدد الأطفال والمراهقين المسجلين في برنامج المستحقات المشروطة ١٢ ٦٦٦ فرداً وفي برنامج سلال الأغذية الأساسية ٧ ٤٠٦ فرداً، وعدد المودعين منهم في المراكز المفتوحة ومراكز ووحدات الإيواء المجتمعية ٧ ٧٦٧ فرداً، في حين يبلغ عدد الأطفال والمراهقين المستفيدين من الدعم المدرسي والمكملات الغذائية والأنشطة الترفيهية والرياضية ٢ ٦٠٠ فرد ومن الرعاية الصحية ٢٠٠ فرد ومن المساعدة للحصول على وثائق هوية ٩٧١ ٥ فرداً.

٨٢- ويدير برنامج أبرازو ثلاثة أنواع من مراكز الرعاية، وهي: (١) المراكز الخاصة بتوفير الحماية للأطفال منذ ولادتهم إلى الخامسة من عمرهم؛ و(٢) المراكز المفتوحة للأطفال العاملين

المتراوحة أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٤ سنة والمقامة قريباً من مكان عملهم، و(٣) المراكز المجتمعية الخاصة بالأطفال المتراوحة أعمارهم بين سنتين و ١٤ سنة. ويقدم البرنامج أيضاً الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المعنية ويضمن الأمن الغذائي للأطفال منذ ولادتهم إلى الثامنة من عمرهم من خلال توفير حزمة أغذية شهرية قيمتها حوالي ٩٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة ومنحة مشروطة قيمتها ١٠٠ دولار.

٨٣- وتسعى الأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين إلى تعزيز مصالح الأطفال والمراهقين المحرومين في المجتمعات الأصلية وإلى ضمان قدرتهم على المشاركة والحصول على الحماية الشاملة؛ ولهذا الغرض، تتواصل الأمانة معهم في الشوارع والفضاءات العامة وتحدد مناطق وجودهم، وتدعمهم أمام المخاطر، وتنشئ شبكة لحمايتهم، وتساعدهم في المحاكم والمستشفيات، وتنسق إيداعهم في مراكز مكافحة الإدمان في حال كان وضعهم يقتضي ذلك. وأنشأت أيضاً مركز "تيساي ريكو ريندا" والمأوى "كيوراهي ريسي".

٨٤- ويقدم البرنامج الشامل للأطفال ومراهقي الشوارع في أسونثيون كل المساعدة اللازمة لضمان حقوق أطفال الشوارع وذلك من خلال مراكزه الثلاثة: (١) المأوى المفتوح؛ و(٢) مركز الحماية المؤقت؛ و(٣) مركز نيميستي للتعایش البيداغوجي. ويتيح نظام إدارة المستفيدين بيانات إحصائية محددة بشأن عمل الأطفال والخدمات والحماية التي يتيحهما البرنامج.

٨٥- وتدير وزارة التعليم والثقافة في أسونثيون برامج لتوفير وجبات خفيفة صحية ووجبات غذائية مدرسية صحية ومطاعم مدرسية صحية، أما في المحافظات فتوكل هذه المسؤولية إلى السلطات المشرفة على المحافظات والبلديات. وتدير كذلك، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، برامج التحصين والقضاء على الطفيليات وصحة الفم وكشف ضعف البصر وفقاً للقانون رقم ١٤٤٣/٩٩/٦٦).

٨٦- ويحظر القانون رقم ٢٠٠٧/٣٣٦٠ التوظيف الجبري للقصر. ويدير قائد الكليات العسكرية لتدريب الجنود ١١ كلية عسكرية يتيح ١٠ منها التعليم والتدريب المتخصص ولا يقبل سوى البالغين. وتعتبر المدرسة العسكرية أكوستا نيو المدرسة الوحيدة التي تقبل القصر غير البالغين سن الثامنة عشرة، وهي تخضع لأحد بروتوكولات وزارة التعليم والثقافة الذي يحظر على القصر غير البالغين سن الثامنة عشرة المشاركة في تدريب عسكري واستخدام الأسلحة. وبإمكان مواطني باراغواي الذين يتجاوز عمرهم ١٨ سنة الانتظام في أي وحدة عسكرية كطلاب أو مجندين.

٨٧- وخلال عام ٢٠١٥، أجرت اللجنة البرلمانية للأطفال والمراهقين المؤلفة من ٢٦ عضواً برلمانياً مراجعة للجزء التشريعي الأساسي واقترحت تشريعات جديدة مثل مشروع قانون حماية الأطفال والمراهقين من العقوبة الجسدية والمعاملة السيئة والمهينة.

## عين - الاستنكاف الضميري<sup>(٦٧)</sup>

٨٨- ينظم القانون رقم ١٠/٤٠١٣ الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية الإجبارية وينص على الخدمة المدنية بديلاً لها. ويتولى أمين المظالم النظر في طلبات الإقرار بالاستنكاف الضميري. ومن شأن مشروع قانون يميز الإعفاء من المادتين ٣٤ و٤٧ من القانون ٧/٥٦٩ المتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية أن يبطل كل الأحكام المتقدمة وغير القابلة للتطبيق. وبإمكان المواطنين المطالبين بأداء الخدمة العسكرية أو المدنية أن يطلبوا على أسس مقبولة تأجيل التحاقهم بهذه الخدمة.

## فاء- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٦٨)</sup>

٨٩- أنشأ القانون رقم ١٢/٤٧٢٠ الأمانة الوطنية لحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتدير الأمانة السياسة العامة للقطاع وتعمل على تعميم الإجراءات الشاملة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الوكالات والكيانات الحكومية.

٩٠- وفي عام ٢٠١٢، وُضعت لوائح لتنظيم أنشطة المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد المجلس إطار خطة عمل وطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل هذه الخطة التي انبثقت عن عملية واسعة وتشاركية أول سياسة عامة تستهدف هذا القطاع بشكل حصري. ويجري حالياً وضع مؤشرات لحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المبادئ التوجيهية للخطة. كما أنشئت الآلية الحكومية التي تضم حوالي ١٠٠ كيان حكومي في عام ٢٠١٥ بهدف تعميم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٦٩)</sup>.

٩١- وتنظم أمانة المعلومات والاتصال أنشطة تدريبية وإرشادية بشأن السياسة الحكومية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والرامية إلى ترويج اللغة الشاملة واستخدامها السليم. ولهذا الغرض أنشأت الأمانة شبكة من المتواصلين باللغة الشاملة.

٩٢- واعتمدت لوائح لتنفيذ القانون رقم ١٣/٤٩٣٤ بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الفضاءات المادية<sup>(٧٠)</sup>؛ وستسمح هذه اللوائح بتحسين رصد هذه الفضاءات على أساس معايير إمكانية الوصول الشامل. وأدخلت تغييرات رئيسية من أجل ضمان إمكانية التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٣- وتبين من خلال رصد أمانة الخدمة المدنية للقانون رقم ٢٠٠٤/٢٤٧٩<sup>(٧١)</sup> المتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات العامة أن هذه الهيئات كانت تضم ١٤٠٣ موظفين من ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٣ و٢٠٢٤ في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤ تقيدت تسع هيئات

عامة بحصتها المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمتمثلة في ٥ في المائة. ومن المقرر تحسين هذه الأرقام تدريجياً.

٩٤- وأنجزت أمانة المظالم ومؤسسة ساراكي دراسة مشتركة للبنية الأساسية العامة بغرض تحديد العقبات وتقديم توصيات بشأن التكييفات اللازم إجراؤها. وأفضت هذه الدراسة إلى توفير مجموعة معلومات تشمل مقترحات مصطلحية منها ما يتعلق بكل شكل من أشكال الإعاقة. وقُدمت توصيات إلى الكيانات الحكومية بشأن تكييف مرافقها وامتثالها نظام الحصص الذي ينص عليه القانون فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٥- وتنظّم المحكمة العليا دورات تدريبية منتظمة بشأن مواضيع مثل إمكانية الوصول، والاستقلالية الذاتية، والمعاملة السليمة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تستهدف القضاة والموظفين القضائيين وموظفي المحاكم ومنظمات المجتمع المدني وتركّز على التشريعات الوطنية والدولية وعلى لوائح برازيليا ١٠٠. وتشكل حقوق الإنسان محور تدريب موحد على لغة الإشارة. ويجري حالياً صياغة سياسة بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين إلى العدالة. وتعالج مسألة الوصول إلى العدالة من خلال منشورات دورية وصفحة إلكترونية تابعة للمحكمة وكتيبات تسعى إلى استخدام لغة شاملة. ووضعت وزارة العدل بروتوكولات بشأن طريقة التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٧٣)</sup>، وبروتوكولاً بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية إلى المحاكم<sup>(٧٣)</sup>.

## ساد- التعليم<sup>(٧٤)</sup>

٩٦- يجري حالياً تعديل الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإعداد تقرير بشأن امتثال نظام التعليم الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان.

٩٧- ويشجّع برنامج منح "التعليم الثانوي المفتوح" الطلبة على البقاء في نظام التعليم وتحصيل الشهادات في إطاره. وتسعى الحملتان الوطنيتان "أنا" و"بروف أنا" إلى تعزيز دور النساء والمجتمع التعليمي ككل في منع جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٩٨- وتركز سياسة التعليم على الأطفال والوالدين والمعلمين من خلال تشديدها على حقوق الإنسان ومشاركة جميع المعنيين. وتنفذ هذه السياسة برامج تساعد على تحفيز الطلب على التعليم والتسجيل في مختلف مستويات التعليم وأشكاله في الوقت المناسب. ويتاح برنامج منح للشباب الضعفاء اجتماعياً ومادياً.

٩٩- ويجري تنفيذ الخطة الوطنية للغات في ١٧ محافظة داخل باراغواي. وتنشط الشبكة الرامية إلى توحيد استخدام لغة غواراني في المكاتب الحكومية التابعة للمقاطعات والبلديات وفي المؤسسات العامة، ومن بين أنشطتها تعليم لغة الغواراني التواصلية لما يعادل ٣٠٠ موظفاً مدنياً.

ويجري تنفيذ التعليم الثنائي اللغات باستخدام اللغتين الإسبانية والغواراني اللتين تدرّسان على المستوى اللغوي وتستخدمان لتدريس مواضيع أخرى. وتدرّس المناهج الدراسية في جميع مدارس باراغواي وتدعم بمواد تعليمية محرّرة باللغتين في التعليم الأساسي.

١٠٠- وتعمل خدمة التعليم الإصلاحية على امتداد السنة في الأوساط التعليمية الموجودة في المراكز المجتمعية والمفتوحة، والبيوت، ومراكز الإيواء وأجنحة المستشفيات. ويشكل تزويد الأطفال باللوازم والأغذية في المدارس حافزاً اقتصادياً مهماً لأسرهم ويضمن المساواة في الحصول على الموارد العملية الضرورية للذهاب إلى المدرسة.

١٠١- ويقدم التعليم الأساسي والثانوي مجاناً. ويحصل الطلبة على قسائم (تذاكر منخفضة التكلفة) للذهاب إلى المدرسة بوسائل النقل العام. ويزود الأطفال باللوازم المدرسية قبل بدء مساهمهم الدراسي. وعُدلت أجور المعلمين في نظام التعليم الأساسي لمواءمتها مع الحد الأدنى للأجور المدفوعة لقاء نوبة عمل في نظام التعليم ككل.

١٠٢- وفي عام ٢٠١٥، تقرر إنشاء ٩٤ دائرة غير رسمية لمحو الأمية في المجتمعات الأصلية والمناطق الريفية. وسيكون معظم المشاركين فيها من النساء اللواتي لأسباب شتى أوقفن تعليمهن. وتتيح الدوائر أيضاً التدريب المهني الأولي. وعلى وجه العموم، تتمتع النساء بمستوى تعليمي أعلى مقارنة بالرجال ويواصلن التعليم الرسمي فترة أطول.

١٠٣- وعلى امتداد أربع سنوات، نظّمت مديرية حقوق الإنسان التابعة للمحكمة العليا منافسة جامعية شملت إجراء محاكمات شفوية وركّزت على حقوق الإنسان. وقد شارك في هذا النشاط ١٠ جامعات و ١٠٠ طالب. واستفاد الطلبة من التدريب واكتسبوا خبرة عملية في مجال النزاعات الاستراتيجية وحقوق الإنسان الجوهرية. وتعمل المديرية أيضاً على تعزيز مركز التدريب القضائي بغرض إدراج حقوق الإنسان في مناهجه الدراسية.

## قاف- العمل<sup>(٧٥)</sup>

١٠٤- اعتمدت السلطة التشريعية القانون ١٣/٥١١٥ المنشئ لوزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي. وتحمل الوزارة مسؤولية ضمان حقوق العمال فيما يتعلق بالعمل والعمّال والضمان الاجتماعي، وباتت مستقلة كلياً عن وزارة العدل.

١٠٥- ونظّمت اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال حلقات دراسية في جميع أنحاء باراغواي بشأن تحديد مفهوم العمل الخفيف وعمل الأطفال في المنازل من دون أجر وممارستها بصورة منهجية. كما أجري تقييم لأهداف الاستراتيجية الوطنية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه ولحماية العمال المراهقين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتُسوّقت الإجراءات المتخذة في محاجر الكلس في باييمي - سان لازارو (كونسيثيون)، استجابة لشكاوى الأطفال والمراهقين العاملين فيها.

وعُززت شبكة مكافحة عمل الأطفال في سيوداد ديل إستي كي تستطيع توسيع نطاق نشاطها ليشمل عمل الأطفال في منطقة المثلث الحدودي حيث تلتقي الأرجنتين وباراغواي والبرازيل.

١٠٦- ويتيح مركز العمال المنزليين الذي تديره وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي الوساطة والمشورة للعمال المنزليين فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم. وتنظّم الحملات للتعريف بحقوق والتزامات النساء العاملات ونشرها على العموم. وترصد اللجنة الوطنية الثلاثية لتكافؤ الفرص امتثال المادة ١٣٤ من قانون العمل (توفير دور حضانة في أماكن العمل) وتضطلع بعمليات تفتيش في أماكن العمل بهدف فحص أمور منها سجلات الأجور ومدى احترام المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالأجور.

١٠٧- وأعلنت المحكمة العليا أن اختصاصها يشمل الأنشطة المندرجة ضمن حملة القضاء على عمل الأطفال التي صدقت عليها اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، نظّمت المحكمة العليا حلقات دراسية وصمّمت مواداً تواصلية وعقدت مناقشات مع ممثلي المؤسسات المعنية ومع الموظفين القضائيين بشأن مسائل متصلة بعمل الأطفال، وعمل الأطفال في المنازل، والعمل الجبري، وعمل المراهقين، والاتجار بالبشر.

١٠٨- ونظّمت الخدمة الوطنية للترقية المهنية تدريباً لفائدة ما مجموعه ١ ٧٩٢ امرأة في مختلف مناطق باراغواي الجغرافية؛ وسُجّلت أعلى النسب في المحافظة الوسطى (٢٧ في المائة) ومحافظة إيتابوا (١٧ في المائة) في عام ٢٠١٤. وفي العام ذاته، نظّم النظام الوطني للتدريب والتأهيل المهني ست دورات تدريبية لفائدة النساء في المناطق الريفية، وذلك في إطار سياسته الرامية إلى ضمان أن تشكل النساء ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجموع المشاركين في تدريباته. وفي عام ٢٠١٥، نُظّمت ٥٨ دورة تدريبية.

## راء- الصحة<sup>(٧٦)</sup>

١٠٩- اعتمدت السياسة الوطنية للصحة (٢٠١٥)<sup>(٧٧)</sup> الرامية إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بحصول الجميع على الرعاية الصحية وبلوغ أعلى مستوى ممكن من التغطية الشاملة إضافة إلى الحد من الفوارق في الرعاية الصحية والسعي إلى تحسين معيشة السكان. وتتولى شبكة الرعاية الصحية الأساسية إنشاء وحدات للصحة الأسرية في المناطق المسماة "الأقاليم الاجتماعية".

١١٠- واعتمدت السلطة التشريعية القانون رقم ١٥/٥٤٦٩ المتعلق بصحة السكان الأصليين الذي يوسّع نطاق نظام الصحة الوطني ليشمل الشعوب الأصلية وينشئ مجلس الصحة الوطني للشعوب الأصلية. وقد حظي هذا التدبير الذي انبثق عن إحدى مبادرات الشعوب الأصلية بدعم الكيانات الحكومية.

١١١- واعتمدت الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨<sup>(٧٨)</sup> ولا يزال ينفذ القانون رقم ١١/٤٣١٣/١١ الرامي إلى ضمان ميزانية برامج الصحة الإنجابية وضمان الإمدادات من المستهلكات الطبية والأدوية ولوازم الولادة وموانع الحمل. واعتمد دليل بشأن تقديم رعاية طبية إنسانية بعد الإجهاض<sup>(٧٩)</sup>، وعززت اللجان المعنية برصد حالات مرض ووفاة الأمهات والرضع في جميع أنحاء البلد وقلّصت وفيات الأمهات بنسبة ٣٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤.

١١٢- وتتواصل صياغة مشروع قانون بشأن تشجيع وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية. وينص هذا المشروع على عدد من المستجدات مثل فترات الراحة قبل الولادة وبعدها، وإجازة الأبوة، واستفادة الأمهات من تغطية ضمان اجتماعي كاملة خلال فترات راحتها، وتأمين الوظيفة خلال فترة الرضاعة، ومنح إجازة في أعقاب الولادة المبكرة والولادات المتعددة والتبني.

## شين - الثقافة<sup>(٨٠)</sup>

١١٣- لقد صاغت الأمانة الوطنية للثقافة خطة وطنية للثقافة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ يشكل فيها الإدماج عاملاً أساسياً من عوامل السياسة العامة والتنوع الثقافي عنصراً أساسياً من عناصر التنوع المستدام. ولقد أعدّ مشروع قانون بشأن التراث الثقافي من أجل تعميم النهج القائم على الحقوق في إجراءات تشمل تلك المتعلقة بحماية وضمان واستعادة وترميم وتسجيل التراث الثقافي لباراغواي برمته. وتبذل الجهود حالياً لإعلان الشيبا الباراغوايية (نوع من الخبز الملفوف) ومهرجانات شعب أشيه تراثاً ثقافياً غير مادي.

١١٤- ويجتمع المجلس الثقافي الوطني بانتظام مع ممثلي السكان المنحدرين من أصول أفريقية والمجتمع المدني ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ويعقد مشاورات مسبقة لتعيين ممثلين للشعوب الأصلية.

١١٥- وسلّط عدد من المبادرات مزيداً من الضوء على الشعوب الأصلية لباراغواي وعلى سكان البلد المنحدرين من أصول أفريقية. وتشمل هذه المبادرات إنتاج مواد سمعية بصرية مثل "مانغا نيبوساراي" و"الغوارانيون ابتكروا كرة القدم"، وإنتاج الفيلم الوثائقي "الأزمة المتوازية" بالتعاون مع الشعوب الأصلية، وتسجيل الاحتفالات التقليدية لجماعة السكان المنحدرين من أصول أفريقية.

١١٦- وفي عام ٢٠١٥، استفاد حوالي ١٨ ٠٠٠ شخص من مختلف الأنشطة الثقافية التي نظمتها الأمانة الوطنية للثقافة مجاناً بغرض جعل الأنشطة الثقافية في متناول الأطفال والكبار على حد سواء. وبدأ العمل بلامركزية الإدارة الثقافية من خلال تزويد سلطات المقاطعات بالمرفق الضرورية وضمان التنسيق معها. وصيغت خطط عملية للثقافة على صعيد المحافظات لضمان تنسيق السياسة الثقافية العامة على نحو أفضل، وأنشئ ١٧ منتدى للحوار بين المواطنين في إطار المائة المستديرة الثقافية.



## تاء- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين<sup>(٨١)</sup>

١١٧- لقد حسّنت وزارة الصحة من مستوى الرعاية الصحية المقدمة إلى المستضعفين مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين.

١١٨- ونفذت وزارة التعليم والثقافة في أسونثيون وفي المقاطعة الوسطى مشروعاً لتشجيع الأطفال على إكمال التعليم الأساسي وآخر في أسونثيون لتشجيع متعددي الهوية الجنسية على نحو الأمية وإكمال التعليم الأساسي. وضمنت المناهج الدراسية الوطنية (برامج السلك الثالث) الكفاءات والمهارات والمحتويات ذات الصلة بمنع جميع أشكال التمييز.

١١٩- ونظمت دورات تدريبية على الصعيد الوطني بشأن حقوق الإنسان في قطاع التعليم لفائدة المعلمين والمديرين والتلاميذ (١٠٤٠ معلماً و٢٣٤ مديراً و٩٠٧ طلاب)، إلى جانب دورات تدريبية في العاصمة بشأن البرامج التعليمية الخالية من التحيز الجنسي. وأطلق مشروع لمكافحة التنمر في المدرسة في عام ٢٠١١، ووُضعت مواد لدعم المشروع مثل بروتوكول مساعدة المؤسسات التعليمية على التصدي لحالات العنف والتنمر في المدارس (وُزّع على ٩٤ في المائة من المدارس)، ودليل تعليمي لمنع التنمر، وخمسة أدلة تعليمية خاصة بالمعلمين.

١٢٠- ووضعت وزارة العدل بروتوكولاً قابلاً للتطبيق على مغايري الهوية الجنسية المسلوقة حريتهم.

## ثاء- إلغاء عقوبة الإعدام<sup>(٨٢)</sup>

١٢١- نصّ الدستور على إلغاء عقوبة الإعدام وهكذا يعتبر أي إجراء يتعارض مع هذا الحكم باطلاً. وصدّق على البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

## خامساً- الالتزامات والتعهدات الطوعية

- تقديم مشروع قانون جديد لمكافحة كل أشكال التمييز؛
- دعم تعيين أمين مظالم ونائب أمين مظالم جديدين؛
- تقديم مشروع قانون بشأن إنشاء وزارة العدل وحقوق الإنسان؛
- اعتماد بروتوكول بشأن التشاور مع الشعوب الأصلية والحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة؛
- تشجيع اعتماد مشروع قانون بشأن تنفيذ نظام روما الأساسي؛
- اعتماد سياسة وطنية جديدة بشأن الهجرة؛

- اعتماد خطة وطنية لمنع الاتجار ومكافحته ورعاية ضحاياه، وتخصيص ميزانية للبرنامج الوطني لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته ورعاية ضحاياه من خلال صندوق الاستثمار المعني بمنع الاتجار بالبشر ورعاية ضحاياه المنصوص عليه في القانون رقم ٤٧٨٨/١٢؛
- تشجيع اعتماد مشروع قانون بشأن الصحة الجنسية والإنجابية؛
- تشجيع اعتماد مشروع قانون بشأن المكافحة الشاملة للعنف ضد المرأة؛
- دعم إنشاء آلية مستقلة لضمان امتثال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- سنّ القانون رقم ٥٥٠٨ بشأن تعزيز الأمومة وحمايتها ودعم الرضاعة الطبيعية.

## سادساً - خاتمة

١٢٢- ركزت باراغواي جهودها في السنوات الأخيرة على بناء وإرساء ثقافة ديمقراطية داخل المجتمع. ويتمثل الشاهد على ذلك فيما تبديه من احترام كامل للحريات المدنية والسياسية، والانتقال السياسي الحكومي، وحرية التعبير، وتوسيع وتطوير التشريعات المتعلقة بضمان ممارسة حقوق الإنسان واحترامها على نحو كامل وكذا توسيع وتطوير المؤسسات المكلفة بذلك. ويعكس هذا التقرير الجهود التي بُذلت والإنجازات التي تحققت وكذا التحديات والعقبات التي ما زالت تعترض باراغواي.

١٢٣- وفي غضون السنوات الأربع هذه مارست كل الأحزاب السياسية الممثلة حالياً في البرلمان السلطة التنفيذية وشاركت في إدارة الدولة بهدف صياغة سياسات وطنية عامة وتنفيذها. وركزت سياسة الحكومة على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وعلى توفير ظروف مؤاتية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تسمح بالإدماج وتجاوز الفوارق. وتتمثل إحدى نتائج تحسين إدارة الشؤون العامة في السنوات الأخيرة في ما أحرز من تقدم كبير فيما يتعلق بمكافحة الفقر وتضييق الهوة الاجتماعية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية.

١٢٤- وأعربت حكومة باراغواي عن استعدادها وعزمها السياسي وحرصها على الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال وضع النظام الوطني لرصد التوصيات بهدف متابعة ورصد توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وقرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ووسعت باراغواي نطاق التزامها من خلال نشاطها كعضو في مجلس حقوق الإنسان هذه السنة، إذ اقترحت أن يُعتمد بتوافق الآراء القرار المتعلق بتعزيز التعاون الدولي لدعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، وروجت لهذا القرار على نحو فعال وكُللت مساعيها بالنجاح. ونتيجة لذلك، طُلب تعاون باراغواي، وباتت تقدّم المساعدة التقنية إلى الدول الأخرى التي تلتزم وضع نظم مشابهة لكنها ما زالت تفتقر إلى آليات متابعة، ما سمح

لباراغواي بأن تؤكد عملياً التزامها بدعم التعاون وقدرتها على ذلك من أجل ضمان رصد حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

١٢٥- وتعرب باراغواي عن تقديرها لهذا التقييم، وتشجع بنشاط متابعة التوصيات ونشرها، تمثيلاً مع سياستها في مجال حقوق الإنسان، وتبدي التزامها بهذه العملية في إطار حوار نشط وبناء ومفتوح ينهض بحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ويساعد في تحسينها.

## Notes

- <sup>1</sup> DGEEC, Encuesta Permanente de Hogares 2014.
- <sup>2</sup> DGEEC, III Censo Indígena 2012. Los pueblos indígenas tuvieron activa participación en el proceso.
- <sup>3</sup> DGEEC, Datos preliminares del Censo Nacional 2012.
- <sup>4</sup> Equipo de Redacción: Ministerio de Justicia, Comisión de Derechos de Humanos de la Cámara de Diputados; Dirección de Derechos Humanos de la Corte Suprema de Justicia; Secretaría Nacional por los Derechos Humanos de las Personas con Discapacidad; Ministerio de Educación y Cultura; Secretaría de Acción Social; Ministerio Público.
- <sup>5</sup> Disponible en el sitio *web* oficial del MRE: [www.mre.gov.py](http://www.mre.gov.py).
- <sup>6</sup> Instancia mixta (Estado y OSCs) de construcción de políticas públicas para las PcD.
- <sup>7</sup> Recomendación 85.4.
- <sup>8</sup> Recomendaciones: 84.10; 84.17, 84.18, 84.19, 85.14.
- <sup>9</sup> Kyung-wha Kang, Alta Comisionada Adjunta de Derechos Humanos (2011); Heiner Bielefeldt, Relator Especial sobre la Libertad de Religión y Otras Creencias (2011); María Magdalena Sepúlveda, Relatora Especial sobre Extrema Pobreza y Derechos Humanos, (2011); Victoria Tauli-Corpuz, Relatora Especial sobre los Derechos de los Pueblos Indígenas (2014); Dainius Pūras, Relator Especial sobre el derecho de toda persona al disfrute del más alto nivel posible de salud física y mental (2015); Catalina Devandas, Relatora Especial sobre los derechos de las Personas con Discapacidad (2015).
- <sup>10</sup> Se presentaron los informes al CERD, CED; próximamente CEDAW y CAT.
- <sup>11</sup> Coordinados por la RDDHHPE con el Ministerio de Salud Pública y Bienestar Social (MSPyBS) y el MEC.
- <sup>12</sup> Coordinado por la CSJ. Dichos Indicadores fueron elaborados sobre la base de datos estructurales, de proceso y de resultado. Conforme a la información proveída en la aplicación de los indicadores, 229 Magistrados y funcionarios judiciales fueron capacitados en DD.HH (2014).
- <sup>13</sup> Coordinado por la SENADIS.
- <sup>14</sup> Recomendaciones: 84.4, 84.9, 84.24; 85.7.
- <sup>15</sup> La RDDHHPE coordina el trabajo de las instancias del Poder Ejecutivo en la promoción y defensa de los derechos humanos, con la participación del Poder Legislativo, del Poder Judicial, Ministerio Público, Defensoría del Pueblo, Ministerio de la Defensa Pública, entre otros.
- <sup>16</sup> Resolución MJ 354/13 Por la cual se aprueba la Matriz de Indicadores y el Cronograma de Actividades, en el marco de la implementación del Plan Nacional de Derechos Humanos.
- <sup>17</sup> Resolución MJ 222/15 Designa a la Dirección General de Derechos Humanos del MJ la coordinación del Primer Informe Interinstitucional de avances relacionados a las líneas de acción enmarcadas en el PNDH y su Matriz.
- <sup>18</sup> Recomendaciones: 84.15; 84.16; 84.20; 84.42; 84.44; 84.45; 84.46; 85.25; 85.61; 85.62; 85.63; 85.64; 85.65; 85.66; 85.67; 85.68; 85.69; 85.70; 85.71; 85.72; 86.2; 86.5.
- <sup>19</sup> Acordada 633/11.
- <sup>20</sup> DGEEC, III Censo Indígena 2012. Prevalencia del analfabetismo en zonas rurales y en la población femenina (42,7%). Aumento del promedio de años de estudio aprobados por la población indígena de 15 años y más de edad, de 3,3 años de estudio.
- <sup>21</sup> Intervención a 254 locales escolares indígenas, con los Fondos de Excelencia y una inversión de Gs.49.548.721.04.
- <sup>22</sup> Instancia integrada por representantes de los diversos pueblos indígenas, del Gobierno y de las OSC.
- <sup>23</sup> 100 Artesanos indígenas beneficiados para participar en ferias nacionales, 8 comunidades apoyadas para la elaboración y presentación de materiales digitales e impresos de divulgación de sus actividades o posicionamiento de sus producciones. Asistencia técnica a comunidades Aché, Mbya

- Guaraní y Guaraní Ñandeva en elaboración de proyectos de desarrollo artesanal.
- <sup>24</sup> Estatuto de las Comunidades Indígenas.
- <sup>25</sup> Recomendación: 85.73.
- <sup>26</sup> Resolución MJ 789 7/09/2015.
- <sup>27</sup> Recomendaciones: 84.12; 84.13, 84.36; 84.37; 84.38; 85.56; 85.57.
- <sup>28</sup> Decreto 291/13.
- <sup>29</sup> Decreto 2794/14.
- <sup>30</sup> Decreto 3.000/15.
- <sup>31</sup> “Buen vivir” en idioma guaraní.
- <sup>32</sup> “El lugar donde somos lo que somos” en idioma guaraní.
- <sup>33</sup> “Para avanzar” en idioma guaraní.
- <sup>34</sup> Fondo para la Convergencia Estructural del MERCOSUR.
- <sup>35</sup> Recomendaciones: 85.28; 85.29; 85.30; 85.31; 85.32; 85.33; 85.40; 85.41, 85.5; 85.8.
- <sup>36</sup> Resolución 52/11.
- <sup>37</sup> Dicha Dirección fue fortalecida, asesora al Fiscal General del Estado (FGE) y a los Agentes Fiscales, realiza consultas, presta apoyo técnico y coordina acciones con otras dependencias.
- <sup>38</sup> Los cuadernos asientan información relevante del procedimiento, como: motivo legal de la privación de libertad, hora de ingreso, identificación de la autoridad que la dispuso la detención, identidad de los funcionarios involucrados, etc.
- <sup>39</sup> Resolución MJ 871 del 6/10/2015.
- <sup>40</sup> Recomendaciones: 85.39, 85.40, 85.41, 85.41; 85.42.
- <sup>41</sup> Fueron censados 9.413 internos, distribuidos en 14 penitenciarias y 2 granjas de reinserción social.
- <sup>42</sup> Integrada por: MP, PJ, MSP y BS, MEC, SNNA, MI, DP, MDP, Fiscalía de Ejecución y la Coordinadora por los Derechos de la Infancia y la Adolescencia (CDIA).
- <sup>43</sup> Recomendaciones: 85.52; 85.53.
- <sup>44</sup> Acordada CSJ 633/11.
- <sup>45</sup> Acordada CSJ 965/15.
- <sup>46</sup> Acordada CSJ 1005/15 y Acuerdo y Sentencia 1306/13.
- <sup>47</sup> Acordada CSJ 917/14.
- <sup>48</sup> Resolución 3713/12 con base en la Acordada 270.
- <sup>49</sup> Acordada 896.
- <sup>50</sup> Recomendación 84.33, 84.34.
- <sup>51</sup> Primeramente se dictaminaron 50 legajos referidos a desaparición forzosa, que ha permitido la apertura de cuadernos de investigación fiscal por instrucción del FGE. Dichas causas han sido acumuladas para un mejor desarrollo del proceso penal.
- <sup>52</sup> Recomendaciones: 84.28; 84.29; 84.30; 85.47.
- <sup>53</sup> Decreto 8309/2012.
- <sup>54</sup> Recomendación 85.51.
- <sup>55</sup> Aproximadamente US\$ 464.567.
- <sup>56</sup> Recomendaciones: 84.13; 84.14; 84.15; 84.21; 84.22; 84.23; 84.28; 84.29; 84.30; 85.12; 85.14; 85.15; 85.16; 85.17; 85.18; 85.19; 85.20; 85.21; 85.22; 85.23; 85.24; 85.43; 85.44; 85.45; 85.46; 85.58; 86.4.
- <sup>57</sup> Tiene como antecedente a la Secretaría de la Mujer que funcionó entre 1993 y 2012.
- <sup>58</sup> Sistema Operativo de llamadas para mujeres en situación de violencia doméstica e intrafamiliar, las 24 horas del día durante los 365 días del año.
- <sup>59</sup> <http://www.mujer.gov.py/campanas>.
- <sup>60</sup> Instructivo General N° 9/11.
- <sup>61</sup> Recomendaciones: 84.5, 84.7, 84.11; 84.14, 84.15, 84.28, 84.29, 84.3, 84.30, 84.31, 84.32; 84.5, 84.6, 84.7, 85.10, 85.34, 85.35, 85.36, 85.37, 85.38, 85.46, 85.47, 85.48, 85.49, 85.50, 85.54, 85.6, 85.61, 85.9.
- <sup>62</sup> Creada por Resolución N° 01/14 del Consejo Nacional de la Niñez y la Adolescencia.
- <sup>63</sup> Decreto 11.056.
- <sup>64</sup> Participación de 314 NNA.
- <sup>65</sup> Programa de Atención Integral a los Niños, Niñas y Adolescentes en Calle (PAINAC).
- <sup>66</sup> Del Sistema de Complemento Nutricional.
- <sup>67</sup> Recomendación 85.35.
- <sup>68</sup> Recomendaciones: 84.1, 84.8, 85.13, 84.15, 84.26, 84.8, 85.11, 85.13.
- <sup>69</sup> CRPD por sus siglas en inglés.
- <sup>70</sup> Decreto 3891/15
- <sup>71</sup> “Que establece la obligatoriedad de la incorporación de personas con discapacidad (pcd) en las instituciones públicas”.
- <sup>72</sup> Resolución MJ 731 21/08/2015.

<sup>73</sup> Resolución 224 23/03/2015.

<sup>74</sup> Recomendaciones: 84.10; 84.16, 84.22, 84.26, 84.41, 84.42, 84.43, 85.17, 85.48, 85.59, 85.60, 85.61, 85.72.

<sup>75</sup> Recomendaciones: 84.31, 84.32, 85.12, 85.17, 85.19, 85.,21, 85.22, 85.23, 85.24, 85.48, 85.49, 85.50, 85.55,85.60.

<sup>76</sup> Recomendaciones 84.16, 84.40, 85.48, 85.58, 85.72, 86.4.

<sup>77</sup> Resolución MSP y BS N° 612 del 25/08/2015.

<sup>78</sup> Resolución MSPyBS 340/13.

<sup>79</sup> Resolución MSPyBs 146/12.

<sup>80</sup> Recomendaciones: 84.35, 85.25, 85.72.

<sup>81</sup> Recomendaciones: 84.15, 84.2; 84.25, 85.26, 85.27; 85.3.

<sup>82</sup> Recomendaciones 84.27.

---